

قرار رقم ٦٥  
تحديد سعر مبيع المحروقات المسائلة

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ (تشكيل الحكومة) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ (دمج والغاء وإنشاء وزارات ومجالس)  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣  
- تحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على القانون رقم ٢٠٧ تاريخ ٥ آذار ٢٠١٢ (إعفاء مادة المازوت من الضريبة على  
القيمة المضافة المحدثة بموجب القانون رقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/١٢/٢٠٠١)  
بناء على القانون رقم ٦٦ تاريخ ١٠/٣/٢٠١٧ ،  
بناء على المرسوم رقم ١٢٤٨٠ تاريخ ٢١/٥/٢٠٠٤ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/٢٠٢٠ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٥/٢٠٢٠ ،  
بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ١٧ الصادر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧/٧/٢٠٢٠ ،  
بناء على اقتراح مدير عام النفط ،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع المحروقات المسائلة تسليم المستهلك في كافة الأراضي اللبنانية كما يلي :

ل.ل/ العشرين ليدر

٤٠ ٩٠٠	بنزين خال من الرصاص ٩٨ أوكتان
٣٩ ٧٠٠	بنزين خال من الرصاص ٩٥ أوكتان
٢٨ ٠٠٠	ديزل أويل ( للمركبات الآلية )

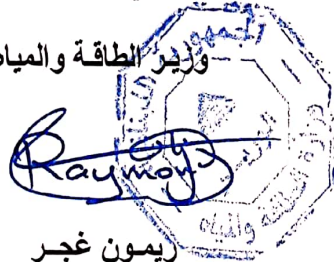
المادة الثانية : يتوجب على أصحاب المحطات الإعلان عن سعر المبيع للمحروقات بشكل ظاهر على محطاتها.

المادة الثالثة : تلغى جميع القرارات والمنكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع مضمونه .

المادة الرابعة : يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠٢١ .

بيروت في ٢٦ / ٣ / ٢٠٢١

وزير الطاقة والمياه

  
ريمون عجر

يبلغ إلى :

- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفقيش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني

جدول تركيب أسعار مبيع المحروقات السائلة

الملحق بالقرار رقم ٦٥ تاريخ ٢٠٢١/٣/١٩٦

ديزل أول	بنزين خالي من الرصاص عيار ٩٥ أوكتان ل/ل /كيلولتر	بنزين خالي من الرصاص عيار ٩٨ أوكتان ل/ل /كيلولتر	البيان
٧٦٥٥٠٠	٧٨٨٥٠٠	٨٢٣٠٠٠	ثمن البضاعة
.	٢٥٣٠٠٠	٢٤٧٥٠٠	الرسوم
٥٣٢٥٠٠	٥٥٥٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	عمولة إضافية مؤقتة ( ١٠% غير مدعومة من مصرف لبنان )
١٢٩٨٠٠٠	١٥٩٦٥٠٠	١٦٥٠٥٠٠	سعر مبيع الكيلولتر للموزع
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	حصة شركة التوزيع
٢٧٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	أجرة النقل
١٣٤٠٠٠٠٠	١٦٣٨٥٠٠	١٦٩٢٥٠٠	سعر مبيع الكيلولتر للمحطات
٦٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	عمولة صاحب المحطة
١٤٠٠٠٠٠٠	١٧٨٨٥٠٠	١٨٤٢٥٠٠	مجموع الكلفة دون الضريبة
معفاة	١٩٦٧٣٥	٢٠٢٦٧٥	الضريبة على القيمة المضافة عند المبيع ١١%
٢٨٠٠٠٠	٣٩٧٠٠	٤٠٩٠٠	سعر مبيع العشريين لتر للمستهلك في المحطة

٢٠٢١/٣/٢٦  
 وزير الطاقة والمياه  
 ريمون نجبر

Handwritten signature

قرار رقم ٣٦  
يتعلق بتحديد سعر مبيع الغاز

إن وزير الطاقة والمياه ،  
بناء على المرسوم رقم ٦١٥٧ تاريخ ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٠ (تشكيل الحكومة) ،  
بناء على القانون رقم ٢٤٧ تاريخ ٧ آب ٢٠٠٠ (دمج وإلغاء وإنشاء وزارات ومجلس)  
بناء على مشروع القانون المنفذ بالمرسوم رقم ٦٨٢١ تاريخ ٢٨ كانون الأول ١٩٧٣  
- تحديد مهام وملاكات وزارتي الاقتصاد والتجارة والصناعة والنفط ،  
بناء على قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٣٧٩ تاريخ ١٢/١٢/٢٠٠١ ،  
بناء على المرسوم رقم ١١١٥٦ تاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٣ (تعديل تعريفه المرسوم  
الجمركية وفقا للنظام المنسق)  
بناء على القرار رقم ١٧٥ تاريخ ١٥ أيلول ٢٠١٥ (استبدال قوارير الغاز المعدنية (بوتان/بروبان)  
الموجودة في السوق المحلي)،  
بناء على القرار رقم ٨٢ تاريخ ٢٦ نيسان ٢٠١٦ (تعديل القرار رقم ١٧٥ تاريخ ١٥/٩/٢٠١٥)  
بناء على قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم ١/١٦٩/١٣ تاريخ ٢٠١٧/٤/١٣ المتعلق بوزن أسطوانة الغاز المنزلي،  
بناء على اقتراح مدير عام النفط ،  
يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : لا يخضع سعر كل من مادتي البروبان والبوتان لبدل استبدال قوارير الغاز المعدنية، وعليه،  
يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع طن كل من البروبان والبوتان، دون عمولة التوزيع ودون الضريبة  
على القيمة المضافة، كما يلي :

بروبان	٨٢٦	د.أ.طن
بوتان	٨٢٢	د.أ.طن

المادة الثانية : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع طن الغاز السائل (بوتان ٧٠% وبروبان ٣٠% كحد أقصى) (كجم)،  
دون عمولة التوزيع ودون الضريبة على القيمة المضافة، بـ : ٢.١٠٠.٠٠٠ ل.ل.طن  
يضاف إليها بدل استبدال قوارير الغاز المعدنية ٣٩٠.٠٠٠ ل.ل.طن

المادة الثالثة : يحدد الحد الأعلى لسعر مبيع قارورة الغاز السائل تسليم المستهلك في كافة الأراضي اللبنانية كما  
يلي :

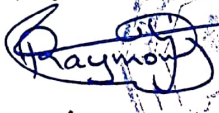
ل.ل. / ١٠ كلف		
٢٤٩٠٠	المبيع في مركز التعبئة، بما فيها بدل استبدال قوارير الغاز المعدنية	الغاز السائل
٢٤٠٠	عمولة التوزيع	
٥٠٠	عمولة المحل التجاري	
٢٧٨٠٠	المبيع في المحل التجاري	

المادة الرابعة: يتوجب على جميع بائعي الغاز الإعلان عن سعر مبيع القارورة بشكل ظاهر .

المادة الخامسة: تلغى جميع القرارات والمذكرات والنصوص المخالفة لأحكام هذا القرار أو غير المتفقة مع  
مضمونه .

المادة السادسة: يبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة ويعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠٢١ .

بيروت في ٢٦ / ٣ / ٢٠٢١

وزير الطاقة والمياه  
  
ريمون غجر



- رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المديرية العامة للجمارك
- التفقيش المركزي
- منشآت النفط في طرابلس والزهراني